

البحرية الجزائرية في مرحلة الضعف

The Algerian Navy is in a state of weakness

د. زيتوني حمزة اسحاق*

جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريش الجزائر

Ishak.univ.bba@gmail.com

تاريخ الاستلام:/...../..... تاريخ القبول:/...../.....

الملخص: إنّ المتأمل في تاريخ الجزائر الحديث، لا يلبث أن يلاحظ ظاهرة فريدة ومتميزة تميّزت بها الجزائر عن سائر دول شمال إفريقيا البحرية، وتتمثل هذه الظاهرة في القوة القاهرة التي أبدتها البحرية الجزائرية وفرضها لإرادتها على البحر الأبيض المتوسط في القرنين السادس والسابع عشر. ثم تراجع قوة البحرية الجزائرية في القرن الثامن عشر إلى درجة جعلتنا نشعر أنها تعاني من نوع من الضمور والاضمحلال، رغم أنها بقيت تفرض نفسها على واقع البحر الأبيض المتوسط. من خلال ما سبق يهدف هذا المقال الى دراسة اسباب ضعف البحرية الجزائرية وعوامل تحول مهامها، وعلى هذا الاساس تم الاستعانة بالمنهج التاريخي الوصفي لدراسة هذا الموضوع من خلال معالجة الاشكالية التي تتمحور حول عوامل واسباب تراجع فعالية البحرية الجزائرية خلال القرن الثامن عشر ميلادي

كلمات مفتاحية: البحرية الجزائرية - مرحلة الضعف - الملاحة البحرية

Abstract

For any observer of the history of Algeria at the time Othman, a phenomenon appears to him salient in other the power of its maritime fleet which imposed itself clearly in the Mediterranean basin, during the 16th and the 17th century. During the 18th century the power of this fleet has regressed, but it has continued to impose its law in the Mediterranean and to strongly influence international relations

Keywords: Algerian Navy - Weakness - Maritime Navigation

مقدمة:

شهدت البحرية الجزائرية تطورات عدة عبر ثلاثة قرون، غير أنّ هذا التطور لم يكن بين عشية وضحاها، بل كان نتيجة تطورات سياسية، واقتصادية، واجتماعية شملت الجزائر وكل الدول المؤثرة في العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ البحرية الجزائرية وسمت بأبعاد مختلف في مراحل معينة، فقد وسمت في بدايات نشأتها ببعد ديني خاصة وأنها ولدت في ظل صراع ميزه الحمية الدينية، ولكن وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بين الخلافة العثمانية والإمبراطورية الاسبانية بتوقيع معاهدة

صلح، وسمت الحروب البحرية بين دول حوض المتوسط بطابع اقتصادي فأوضحت الثروة التي غذتها تجارة الرقيق والأسر، والاستيلاء على السفن المحملة بالذهب والفضة ومختلف السلع حافزا كبيرا لاستفحال ظاهرة القرصنة التي طفا عليها مظاهر البحث على تحقيق المكاسب المادية¹، ولكن بمجرد دخول الجزائر في عصر الدايات وتحول البحرية الجزائرية من مؤسسة خاصة إلى مؤسسة عمومية حيث أصبحت السفن البحرية ملك للدولة ورياس السفن يعينهم الداى، فقدت البحرية الجزائرية نوع من تأثيرها وغدت مجرد وسيلة يعتمد عليها الداى للضغط على الدول في سبيل الحصول على مكاسب مادية وكذا الصهر على احترام هذه الأخيرة للاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، وفيما يلي تفصيل لحثيات المرحلة الأخيرة.

تراجع دور البحرية الجزائرية :

إنّ التحوّل الثالث والأخير في مهام البحريّة الجزائريّة تمثّل في التكيّف التدريجي لأسطول الجزائر مع الظروف العالميّة الجديدة، واتجهت ملكية السفن شيئا فشيئا نحو الملكية العامة وانخفاض في تنوع جنسيات الرياس، الذين أصبحوا أكثر فأكثر من الأهالي².

كما شهد العالم وخاصة أوروبا خلال القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر تغيرات جذرية، عجزت الجزائر عن مواكبتها، هذه التغيرات التي جاءت كنتيجة لإرهاصات حيوية المجتمع الأوربي وتطوره الحضاري، أفصحت في النهاية بميلاد قوة جديدة تختلف في طبيعتها السياسية والاقتصادية والعسكرية عن القوى التي كانت واجهتها الجزائر من ذي قبل³.

أثرت هذه التطورات والمتغيرات على البحرية الجزائرية، فغدت تسير ببطء نحو ملكية الدولة للسفن البحرية، بهدف حماية المعاهدات التي تربط الجزائر بمختلف الدول، هذه المعاهدات التي كان الرياس في عدة مواضع يمتقونها ويخترقونها، في سبيل الثراء الذي تدره عليهم عمليات القرصنة، وبهذا تكون البحرية الجزائرية مع مستهل هذه الفترة قد دخلت مرحلة المخاض بين الحكومة و الرياس حيث عملت الأولى على إرساء قواعد السلام مع الأمم بهدف تحقيق دخل ثابت للدولة من خلال الاتاوات والهدايا التي تلتزم بدفعها للأمم التي تبرم السلام مع الجزائر، بينما حاولت الثانية ان تبقى الجزائر في حرب مع مختلف الأمم الأوربية لتحظى بفرصة مهاجمة سفنها التجارية التي تدر عليها أموال كبيرة، ولكن وفي النهاية تمكنت السلطة من تجريد الرياس من اعتماد القرصنة لضمان احترامهم للمعاهدات المبرمة، وبهذا بدأت تتحول البحرية الجزائرية من مؤسسة خاصة تعمل لحسابها الخاص وفق مرجعية وقوانين الدولة، إلى مؤسسة عامة تسييرها وتوجهها الدولة بمقتضى سياستها الخارجية.

لقد سبقت الإشارة في المبحث السابق أنّ البحريّة الجزائريّة كانت مشروعا خاصا في معظم تاريخها. ذلك أنّها كانت مملوكة من قبل الرياس أو الأغنياء الذين يتميزون بالثراء، في محاولة منهم لتنمية ثروتهم، باعتبارهم منظمة مكونة من مالكي السفن، وهم الذين كانوا يستثمرون نقودهم، وربما يكون الدّاي أو الباشا من الملاك أيضا، على أنّه في هذه الحالة يصبح مالكا باسمه الخاص كفرد يستثمر أمواله وليس باسمه كمثل للدولة، وقد تغيّر هذا النوع من التملك خلال القرن الثامن عشر، ذلك أنّ حكومة الداى أصبحت أكثر استقرارا، وتدرجيا كانت الدولة قد تولّت ملكية معظم سفن البحّارة «فخلال سنة 1717م، لم

(1) روجي، كواندرو: قراصنة سلا، تعريب محمد حمود، المعهد الجامعي للبحث العلمي، المملكة المغربية، 1991م، ص 22.

(2) حمزة إسحاق، زيتوني: البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1519-1800م، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 54

(3) مبارك محمد، الملي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص 181.

تكن الجمهورية تملك سوى سفينة واحدة من مجموع تسع عشرة سفينة كانت في الخدمة، ولكن بنهاية هذا القرن أصبح كل هذا الأسطول تقريبا مملوكا للدولة، لقد كان الأسطول كله تحت سيطرة وزير البحرية⁽⁴⁾.

بتحوّل البحرية إلى ملكية عامة للدولة، ظهرت تطوّرات في الدبلوماسية الجزائرية الخارجية، بحيث كانت القرصنة توجه وتؤثر في السياسة الخارجية، ولكن بتحوّل الأسطول البحري إلى ملكية عامة انتقلت سلطة السياسة الخارجية إلى يد الحكومة الجزائرية، التي امتلكت الآن الحرية المطلقة في إعلان الحرب وعقد المعاهدات وإقرار السلام مع الدول الأجنبية دون الرجوع أو الرضوخ للضغوطات التي كانت تفرضها طائفة الرياس المدعّمين بمختلف شرائح المجتمع، فقد كانت الأنظمة السالفة التي تعاقبت على حكم البلاد تغض النظر عن الهجمات التي كانت تنظمها وحدات البحرية الجزائرية المختلفة ضد السواحل والسفن الأوربية، في سبيل رفاهية الاقتصادية القائمة على القرصنة وغنائم الغزوات⁵، عكس هذه الفترة التي أضحى فيها الدايات يعيّنون ويقومون ويقيّمون، ويعاقبون رياس السفن ويحددون عدد وحدات الأسطول ووجهته.

لقد نمت السياسة الجزائرية الخارجية، وغدت أكثر نضوجا وانتظاما من السابق، تمارس القرصنة بمقتضى متطلبات سياستها الخارجية، خاصة وأنها تخلّصت من الضغوطات التي أرهقت كاهلها من طرف ملاك السفن الذين يطالبون الدولة بإعلان الحرب والقطيعة علىّ الدول الأجنبية لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة وحتى الخاصة.

ومما سهّل تحول البحرية من مؤسسة خاصة، إلى مؤسسة عامة، هو الاستقرار الذي شهده نظام الحكم منذ سنة 1711م، إلى غاية 1805م، وكذا نضوج البنية الإدارية للدولة التي بدأت تبلور شيئا فشيئا والتي صارت أكثر تركيزا وتخصّصا، وصارت الحكومة تتحكم فيها بفعالية أكثر، لقد سمحت الإدارة الجزائرية بإتباع سياسة عامة تحدّد دور ومهام بحريتها، وبذلك لم تعد البحرية تتدخل لتحديد السياسة الخارجية للدولة، كما كان الحال في القرن الماضي.

إنّ تراجع تأثير المؤسسة البحرية في السياسة الخارجية يتضح منذ العقد الأول للقرن الثامن عشر من الانخفاض الهائل للغنائم وعدد الأسرى الذي تراوح بين ألفين وثلاثة آلاف إلا في حالات استثنائية، ففي سنة 1801م أتى القراصنة الجزائريون بأربعة غنائم، وبوحدة فقط عام 1803م⁽⁶⁾. وسار الأسطول في نفس الاتجاه لأنّ القرصنة الجزائرية لم تعد تجتذب الرياس الجريئين والأكفأ سواء من البلاد الشمالية أو غيرها بعد أن هيمنت عليها السلطة. ويذهب المنور مروش إلى حد القول: أن القرصنة أصبحت في القرن الثامن عشر مجرد أداة دبلوماسية⁽⁷⁾، وبعبارة أخرى ارتكز مهام البحرية الجزائرية خلال هذه المرحلة في ضمان احترام الدول الأجنبية للمعاهدات التي أبرمتها مع السلطات الجزائرية، وبذلك أصبحت القرصنة مهمة ثانوية للبحرية الجزائرية، لقد أضحت التجاوزات الفردية بمبادرة بعض القراصنة ظاهرة نادرة، وتعاقب عليها الدولة بقسوة وأحيانا بالإعدام.

هذا التحوّل في مهام البحرية الجزائرية أدى إلى ضعفها وانكماشها، مما دفع السلطات الجزائرية إلى انتهاج إستراتيجية جديدة تقتضي العمل على الضغط على الدول الأوربية بهدف دفعها إلى توقيع معاهدات سلم وتجارة مع الجزائر، تدفع بمقتضاها (الدول الأوربية) إتاوات وهدايا لحكومة الدايا مقابل حرية الملاحة واحتكار التجارة مع الجزائر⁽⁸⁾.

(4) جون، ب، وولف: الجزائر وأوربا (1500-1830) تعريب أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 191.

(5) مبارك محمد، الميلي: المرجع السابق، ص 181.

(6) عبد القادر، جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسولوجية، تعيب فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، ط3، د-م-ج، الجزائر، 1983م، ص 43.

(7) المرجع السابق، ص 379.

(8) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 45.

لقد وجدت السلطات الجزائرية في دفع الدول الأوروبية الإتاوات مقابل معاهدات سلام وتجارة مصدرا ثابتا وآمنا من الدخل المالي للجزيرة⁽⁹⁾ خاصة بعد جفاف مداخل القرصنة في القرن الثامن عشر، وبذلك بدأت الجزائر تضغط على الدول الأوروبية عن طريق بحريتها لدفعها إلى توقيع معاهدات سلام معها حتى ولو تطلب ذلك إلى الارتباط مع كل الدول الأوروبية.

فبنهاية القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر أصبحت الجزائر تربطها مع معظم الدول الأوروبية معاهدات سلم وتجارة حتى مع عدوتها اللدودة إسبانيا⁽¹⁰⁾ وبعض الدويلات الإيطالية⁽¹¹⁾. وبذلك غدا إبرام المعاهدات سياسة اقتصادية بالنسبة للجزائر تدرّ عليها بالأموال التي كانت تعوّض مداخل عمليات القرصنة، ففي سنة 1786م كتب أحد الأسرى الأمريكيين إلى طوماس جيفرسون مايلي: " أن الإنكليز، والفرنسيون، والهولنديون، والدانمركيون والسويديون، ويمكن القول أن كل الأمم تدفع لهم الجزية"⁽¹²⁾.

و أشار أحد رعايا الولايات المتحدة في الجزائر أنه برغم من تباهي الإنكليز بحصولها على أفضل معاهدة مع الجزائريين أكثر من أي دولة أخرى، فإنه مع ذلك، دفعت للجزائر هدايا تفوق قيمتها 28 ألف جنيه إسترليني سنة 1759م⁽¹³⁾، كما أورد ويليام شالر عام 1822م، أن الحكومة الفرنسية قدمت للدولة الجزائرية ثلاثين ألف فرنك مقابل احتكارها لصيد المرجان في خليج عنابة، كما دفع ملك نابولي جزية سنوية بحوالي أربع وعشرين ألف فرنك، وملك السويد أربع وعشرين ألف فرنك، وملك الدنمرك أربع وعشرين ألف فرنك، وأخيرا ملك البرتغال أربع وعشرين ألف فرنك⁽¹⁴⁾، ويؤكد بعضهم أن كلا من البرتغال، والدنمرك، ومملكة نابولي، والسويد، قدمت كلها ضريبة سنوية إلى الجزائر قدرها ستة وثلاثين ألف فرنك، في عام 1825م، أما البندقية فقد وافقت في إحدى المناسبات على أن يدفعوا للجزائر خمسين ألف دوقة دفعة واحدة وخمسة آلاف دوقة كل سنة في مقابل حصولها على امتياز يسمح لهم بتسيير خمس عشرة سفينة تجارية في البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁵⁾. ويذكر صاحب تحفة الزائر أن إنكلترا كانت تدفع ست مئة ليرة إنكليزية، وأن فرنسا تقدم هدايا ثمينة كلما تغيرت قنصلها، وأن الدنمارك تشتري أمنها

(9) إنّ القوة البحرية التي تملكها الجزائر تبدو ضئيلة إذا اعتبرنا أنّها كانت أداة فعالة لفرض ضرائب على جميع الدول المسيحية المهمة. أنظر:

اروين، راي: العلاقات الديبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816م)، د-م-ج، ط2، الجزائر، 1984م، ص 26.

(10) في سنة 1790م، تمكنت إسبانيا من المحافظة على علاقات السلام مع الجزائر خلال الفترة بين (1785-1790م)، بفضل دفعها مبلغ أربعة ملايين ونصف

مليون دولار. وفي سنة 1802م فرض الجزائريون على إسبانيا الخنوع لشروطهم التالية: أن تدفع مبلغ ستين ألف دولار مباشرة للداي، أن تبعث مع كل قنصل جديد

تعتمده مبداء تبلغ قيمتها 42 ألف دولار، أن تتنازل للجزائر عن ثلاث سفن حربية وعن سفينة للشحن، وأن تقدّم لوزارة الداوي ثلاثين ألف دولار. أنظر:

- اروين، راي: نفس المرجع، ص 33.

- علي، تابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية (1776-1830)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، (2006-2007م)، ص

82.

(11) يحي، بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ج2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 43.

(12) علي، تابليت: نفس المرجع، ص (81، 82)

(13) حمزة إسحاق، زيتوني: المرجع السابق، ص (58، 59).

(14) وليام، شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816/1824، تعريب وتعليق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، الجزائر، 1982م،

ص 60.

(15) اروين، راي: المرجع السابق، ص 34. أنظر أيضا:

- علي، تابليت: المرجع السابق، ص 82.

بآلات وأدوات حربية قيمتها أربعة آلاف ريال سنيكوم.....الخ⁽¹⁶⁾، كما كانت الحكومة الفرنسية تقدّم إلى الجزائر الهدايا الثمينة في كلّ مناسبة وذلك بواسطة قنصلها العام.

أدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة المعتمدة على الهدايا والإتاوات إلى انتعاش خزينة الدولة الجزائرية، فكانت قيمتها تفوق أحيانا ما تحصل عليه الجزائر من السفن الفرنسية عن طريق مهاجمتها والتعرض لها في البحر. وكان على الدول الأوربية أن تقدّم الهدايا في كل مرة غيرت قنصلها، ولما كانت العوائد تمثل دخلا كبيرا لخزينة الدولة، فقد كانت الجزائر تطالب الدول الأوربية بتغيير قناصلهم، وعدم إبقائهم في مراكز عملهم مدّة طويلة بهدف تجديد دخلها، فكانت هذه الدول ملزمة بتغيير قناصلها كل عام أو عامين باستثناء إنكلترا وفرنسا⁽¹⁷⁾.

أمّا على صعيد الاقتصاد الداخلي، فقد اتّجه اهتمام التجار الذين كانوا في الماضي يستثمرون أموالهم في شراء أسهم ملكية سفن القرصنة وعوائدها المالية، نحو أفاق جديدة مربحة أكثر، وهي التجارة الخارجية المتمحورة حول تصدير المواد الزراعية واستيراد منتجات الترف وغيرها⁽¹⁸⁾.

وجدت السلطات الجزائرية في هذا القطاع الجديد منبعاً هاماً يدرّ مداخيل عمومية وخاصة⁽¹⁹⁾، إلى درجة أن أصبح المؤرّخون يطلقون على القرن الثامن عشر بقرن التحوّل من القرصنة إلى القمح⁽²⁰⁾، وبذلك ارتبطت الجزائر بعلاقات تجارية متينة مع معظم الدول الأوربية خلال هذه المرحلة⁽²¹⁾، فإسبانيا نالت بفضل الصلح المبرم مع الجزائر في سنة 1791م، حق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية، وتحصلت على رخصة شراء آلاف من حمولات القمح، مع تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها في المرسى الكبير بحيث لا تتجاوز هذه الرسوم ستة وخمسين ريالا أي ثلاثة وستون فرنكا، مقابل إتاوة سنوية تقدر بمائة وعشرين ألف فرنك سنويا.

سمح هذا الامتياز لإسبانيا الحصول على جزء من الحبوب المصدّرة من أرزيو والتي تقدّر كميتها ما بين مائتين وخمسين إلى ثلاثة مائة

ألف طن وهي الكمية التي يمكن أن تغطي جزء من العجز الغذائي الحاصل فيها⁽²²⁾.

(16) محمد، زروال: المرجع السابق، ص 20.

(17) حمزة إسحاق، زيتوني: المرجع السابق، ص 60.

(18) لأخذ نظرة على التجارة البحرية للجزائر في القرن الثامن عشر أنظر:

– Mathiex, Jean : " sur la marine marchande , Barbaresque au XVIIIe siecle " Annales economiques sociétés civilisations, 1988, Volume 13, Numéro 1.

(19) المنور، مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج 2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 374.

(20) Ali, Ismet Touati : Le Commerce Du Blé entre la Régence d'Alger et la France de (1559à 1830), Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Université Sorbonne , 2009, P 2.

(21) حول حجم التجارة الجزائرية الخارجية مع أوروبا، أنظر: أرزقي، شويتم: المرجع السابق، ص (361-363).

(22) ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800—1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م،

كما وقّعت الجزائر معاهدات سلم وتجارة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد، والبنديقية، أما البنديقية فقد نالت حق التجارة مقابل إتاوات سخية في معاهدة سنة 1747م، الموقعة بين الداوي إبراهيم ومندوب البنديقية والتي قدرت بـ 2200 سكة ذهبية، ثم ارتفعت هذه الإتاوة إثر معاهدة 1763م، إلى ما يقارب خمسين ألف سكة جزائرية⁽²³⁾.

كما نالت السويد امتياز حرية التجارة البحرية إثر المعاهدة التي أبرمتها مع الجزائر في سنة 1729م، مقابل دفع عشرة آلاف ريال كل عشر سنوات، وتزويد الجزائر بما قيمته خمسة عشر ألف من العتاد الحربي والأخشاب، وتقديم ستة آلاف ريال عند تجديد اعتماد قنصلها أو استبداله بالجزائر، كما تمتعت السويد بامتيازات الحياد الإيجابي أثناء الحروب النابليونية فازدهرت تجارتها خاصة وأنها تعاملت تجاريا مع مختلف الدول المتصارعة دون تمييز، وهو ما دفعها إلى تعاطي التجارة مع الجزائر مقابل إتاوة سنوية تصل قيمتها إلى خمسين مليون فرنك⁽²⁴⁾.

كما تعتبر فرنسا من أهم الدول الأوروبية التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية خاصة في مجال تصدير الحبوب، إذ كان قمح الجزائر يغطي عجز فرنسا من هذه المادة⁽²⁵⁾.

أولت الجزائر أهمية بالغة بالتجارة الخارجية مع أوروبا هذا ما يوضح لنا التواجد المكثف للسفن الجزائرية في الموانئ الأوروبية خاصة في الفترة المحصورة ما بين (1801-1816م)، فقد سجل ميناء برشلونة دخول ثلاث وثمانين سفينة تجارية جزائرية، وميناء مرسيليا سبع وستين سفينة، وليفرونه خمس سفن⁽²⁶⁾، ومالطا اثني وعشرين سفينة، وبالتالي أحصى ما يفوق مئة وسبع و سبعين سفينة تجارية جزائرية تتعامل مع الموانئ الأوروبية⁽²⁷⁾.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الميزان التجاري في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإننا نجد أن مجموع قيمة المعاملات التجارية بين الجزائر وأوروبا هو 1473 ألف دولار منها (1200000) دولار للواردات و 273 ألف دولار للصّادات حسب المعلومات التي أوردها شالير قنصل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعود إلى سنة 1822م⁽²⁸⁾.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تقرير اللجنة الإفريقية فإننا نجد أن المعاملات التجارية الجزائرية الأوروبية كانت تبلغ قيمتها 4800000 فرنك منها 2200000 فرنك للواردات و 2600000 للصّادات⁽²⁹⁾.

(23) حمزة إسحاق، زيتوني: المرجع السابق، ص 62.

(24) ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي للجزائر...، ص 76.

(25) أنظر التفاصيل عن هذا الموضوع في:

- Ali, Ismet Touati : Le Commerce Du Blé entre la Régence d'Alger et la France de (1559à 1830), Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Université Sorbonne , 2009.. P (2-7)

(26) تشير بعض الوثائق أن عدد السفن الجزائرية التي دخلت ميناء ليفرونه، بين سنتي (1794-1798) 54 سفينة تجارية، وبين سنتي (1816-1820) 69 سفينة تجارية، وبين سنتي (1821-1825) 91 سفينة، وبين سنتي (1826-1830) 133 سفينة تجارية. أنظر:

- أرزقي، شويتام: المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص 360.

(27) هلايلي، حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008م، ص 161.

(28) ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي...، ص 76.

(29) نفسه، ص 76.

كما بدأت السلطات الجزائرية تولي اهتماما كبيرا بالتجارة الداخلية لسدّ الفراغ الذي نتج عن جفاف مداخل القرصنة، فازدهرت حركة الفلاحة وتربية المواشي وازدهر معها التبادل التجاري الخارجي فكان يخرج من عنابة كل سنة 12 ألف قنطار من الصوف، ومن الجزائر 8 آلاف قنطار، وكان يخرج سنويا أيضا نحو 25 ألف جلد، في سنة 1788م، في الحين خرج من مرسى الجزائر وعنابة، وأرزو 150 ألف حمولة من القمح والشعير والخضر(30)

وحينما أصبحت القرصنة لا توفر المعدات الحربية التي كانت تستولي عليها من السفن الحربية، اشترى محمد عثمان باشا من إنكلترا 50 مدفعا من الحديد ودفع ثمنها قمحا(31).

إن تحليل الوضع الاقتصادي للجزائر، وتحليل طبيعة التحولات التي تجري في أواخر القرن السابع عشر هو الذي يقودنا إلى التمييز بين عقلية القرصنة المتمحورة حول الطابع الجهادي البحري، وعقلية القرصنة المتمحورة حول الطابع الاقتصادي(32).

وعليه فقد تحلّت الجزائر جزئيا عن مبدأ القرصنة، وتوجّهت نحو تأهيل التجارة الخارجية⁽³³⁾ ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتطوّر وتزدهر إلّا إذا استقرت الأوضاع السياسية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول البحرية الأوربية، وفي هذه الظروف غدت البحرية الجزائرية أداة دبلوماسية تسمح للجزائر بأن تتبع غالبا للدول الأوربية شروط السّلام واطمئنان الملاحة البحرية. إنّ الإتاوات والهدايا والتجارة وغيرها من الرسوم المرتبطة بالاتفاقيات التجارية كانت تقدّم تعويضا كبيرا عن القرصنة.

فخلال هذه المرحلة سيحمل وكيل الحرج على عاتقه مهام ومسؤولية "وزير البحرية والشؤون الخارجية في نفس الوقت"، إن تزواج مهام وكيل الحرج بين وزير البحرية والشؤون الخارجية دلالة على أن البحرية الجزائرية أضحت موسومة بوسم الدبلوماسية، وبذلك تحوّلت من أداة للقرصنة إلى أداة حربية دبلوماسية تفرض إرادة الحكّام الجزائريين وسياساتهم الخارجية على المتعاملين مع الجزائر وغير المتعاملين معها، هذا في إطار قدرات البحرية الجزائرية العسكرية. وبذلك تحوّلت البحرية الجزائرية إلى شرطي البحر يحمي معاهدات السلام التي أبرمتها الجزائر مع مختلف القوى المسيحية من أجل الحفاظ على سفنها وممتلكاتها التجارية.⁽³⁴⁾ لقد ارتقت القرصنة في الجزائر إلى مستوى مؤسسة اجتماعية، محمية ومنظمة بواسطة الحكومة القانونية التي حافظت على وجودها خلال أكثر من ثلاثة قرون، والتي انتهت بامتصاصها واحتكار ربحها⁽³⁵⁾

(30) محمد، طمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983، ص 248.

(31) محمد، طمار، المرجع السابق، ص 248.

(32) مبارك محمد، الملي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م، ص 182.

(33) أرزقي، شويتام: المرجع السابق، ص 358.

(34) Xavier (L, V) : « La course et corso en méditerranée du XVI, au XIX siècle » Revue Clio, Août. 2002.
www.Clio.fr. P3.

(35) كورين، شوفالبيه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر (1541-1510م)، تعريب جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 50.

الخلاصة:

شهدت البحرية الجزائرية تطورا في أهدافها عبر ثلاث قرون (1519-1800م) "غير أنّ هذا التطور لم يكن بين عشية وضحاها بل كان نتيجة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية شملت الجزائر وكلّ دول البحر الأبيض المتوسط، وعلى هذا الأساس مرّت البحريّة الجزائريّة بثلاث مراحل أساسيّة تختلف كلّ مرحلة عن المرحلة التي تليها اختلافا يكاد أن يكون جذريا، غير أنّنا نلتمس بعض المميزات التي تشترك فيها المراحل الثلاث

- المرحلة الأولى: مرحلة "الجهاد البحري وفيها طبع نشاط البحريّة الجزائريّة بطابع ديني محض تجسّد في الحرب بين الصليب والهلل.

- المرحلة الثانية: مرحلة مغامرات البحرية: وفيها كان الهدف من وراء نشاط البحريّة الجزائريّة القيمة الاقتصادية. في ظل تراجع الصراع الديني.

- المرحلة الثالثة، مرحلة الضعف وفيها كان المطلوب من البحريّة الجزائريّة الضغط على الملاحة التجاريّة للدول الأوربيّة بغرض دفع المماليك المسيحيّة إلى توقيع معاهدات سلام وتجارة مع الجزائر، تدفع بمقتضاها (الدول الأوربيّة) إتاوات للحكومة الجزائريّة، وهكذا وجدت الجزائر في هذه الإتاوات مصدر دخل ثابت وآمن بعد جفاف القرصنة، نتيجة التطورات التي شهدتها البحر الأبيض المتوسط، وكذا السياسة الخارجية الجزائرية.

ولكن وعلى الرغم من تطور مهام البحرية الجزائرية إلا انها ضلت تمتلك هيبة ورهبة بين الأمم إلا درجة جعلت من القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر يكتب في مذكراته مع مستهل اقرن التاسع عشر يصف البحرية الجزائرية قائلاً: " تلك هي حالة الأسطول الجزائري الذي يتمتع بشهرة عظيمة تردد صداها أغاني الشعراء، ويرتعد من ذكره الأطفال والعجائز، والذي تسبب في إهانة كثير من الدول"³⁶.

(36) وليام، شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816 / 1824، تعريب وتعليق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 63.

- William, Shaler: : Sketches of Algiers, political, historical, and civil: containing an account of the geography, population, government, revenues, commerce, agriculture, arts, civil institutions, tribes, manners, languages, and recent political history of that country, Éditeur Cummings, Hilliard and company, 1826, p (37, 38).